



لإنقاذ فرنسا، ماكرون يقسم أوروبا

BY EOIN DREA

POLICY FOREIGN

hcrsiraq@yahoo.com



Www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+9647810234002

لإنقاذ فرنسا، ماكرون يقسم أوروبا

By Eoin Drea

Foreign Policy

مركز حورايبي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

قسم الترجمة

١ آذار ٢٠٢٣

حقوق النشر محفوظة لمركز حورايبي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات، إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وأتما تعبر عن وجهة نظر الباحث.



في عام ٢٠١٧، وضع الرئيس الفرنسي المنتخب حديثاً إيمانويل ماكرون رؤيته الكبرى لدور فرنسا في مستقبل أوروبا. وفي حديثه في جامعة السوربون، أعرب عن أسفه لأن الأوروبيين "يركزون كل طاقتنا على انقساماتنا الداخلية". وحذّر من "خسارة مناقشاتنا في حرب أهلية أوروبية"، وهو ما كان يقصد به خلافات لا نهاية لها داخل الاتحاد الأوروبي حول الموارد المالية وقيود الميزانية. ولإنشاء "أوروبا قوية" قادرة على القيادة على المسرح العالمي، اقترح ماكرون حلّه: اتحاد أوروبي مركزي بنموذج سياسي واقتصادي واجتماعي مشترك - في الأساس اتحاد أوروبي أعيد إنشاؤه على صورة فرنسا - ملفوف بفكرة فرنسية أخرى متأصلة بعمق، وهي فكرة كتلة مستقلة استراتيجياً عن الولايات المتحدة.

أي شخص تابع المناقشات الفرنسية ولو للحظة سيدرك أن هذا هو كتاب الدولة الفرنسية - مع بعض التحديثات للعصر الرقمي الواعي بيئياً.

ولحسن حظ الاتحاد الأوروبي، أدت الأحداث التي وقعت خلال العام الماضي إلى تجريد معظم الدول الأعضاء الـ ٢٦ الأخرى من صحة وجهات نظر ماكرون التي تتمحور حول فرنسا واستصوابها. إن سوء تقديره للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتفاهاته الخالية من المضمون حول السلام، وتخليه عن أي دور فرنسي رئيسي في مقاومة الحرب الروسية لأوكرانيا، قوض الثقة في فرنسا في جميع أنحاء الكتلة.

ومع ذلك، بين النخبة الفرنسية المتجانسة الشهيرة، لم تحفز كارثة ماكرون الأوكرانية على إعادة تقييم السياسة الأوروبية. في الواقع، يبدو أن العكس تماماً قد حدث. وبسبب التفكير الجماعي حول دور فرنسا في أوروبا، فأن ماكرون إما غير راغب أو غير قادر على إعادة تصور موقف فرنسا في الاتحاد الأوروبي الذي تحول بسبب حرب روسيا.

أحدث دليل على سوء تقدير ماكرون هو محاولة فرنسا المتجددة لفرض نموذجها الاقتصادي الدولي على الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي. السبب الظاهري هو قانون الحدّ من التضخم في الولايات المتحدة (IRA)، وهو حزمة من الإعانات الصناعية والحماية التي أثارت الكثير



من القلق في أوروبا بشأن المنافسة غير العادلة ومستقبل التجارة عبر الأطلسي. بالنسبة لماكرون والحماية الفرنسية في المفاوضات الأوروبية، أنها فرصة لفرض دوافعهم المناهضة للمنافسة والمعادية للأطلسية على بقية الكتلة.

وبالمثل ، كان الإطلاق الأخير للخطة الصناعية للصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي يدور ظاهرياً حول أفضل السبل التي يمكن بها لأوروبا دعم الصناعة لتحقيق أهداف المناخ المستقبلية. لكنها سرعان ما أصبحت وكيلاً لصراع سياسي واقتصادي أوسع بكثير في أوروبا - بين التدخل الفرنسي وتركيز بروكسل التقليدي على التجارة العالمية والسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي وسياسة المنافسة كمحركات للتوسع الاقتصادي. ولأن هذه الأولويات تركز إلى حد كبير على تكافؤ الفرص، فأنها تعمل أيضاً كحراس للمساواة بين الدول الأعضاء الكبيرة والصغيرة في الاتحاد الأوروبي، وهو ما يثير انزعاج باريس.

مفوض السوق الداخلية الأوروبية تييري بريتون، وهو حليف فرنسي مقرب من ماكرون، في طليعة الاستفادة من المخاوف الأوروبية بشأن الجيش الجمهوري الأيرلندي من أجل دفع رؤية باريس لاستراتيجية صناعية تدخلية مدفوعة بالدعم. ومن خلال ربط هذا النهج بالمخاوف الأوروبية من القضاء عليها من قبل منافسي الولايات المتحدة والتخلف عن الركب في التحول الأخضر، تسعى فرنسا إلى الاستفادة من هذه المخاوف لتجاوز المقاومة في الدول الأعضاء الأخرى.

كما كان بريتون صريحاً في الترويج لمفهوم صندوق السيادة الأوروبية من أجل "دعم الميزانية المباشرة والسريع والمرن لمشاريع محددة جيداً تهم سيادة الاتحاد الأوروبي عبر أي قطاع من قطاعات طيفنا الصناعي". ولن يكون هذا أقل من تفويض مطلق مدفوع بالديون للتدخل على مستوى الاتحاد الأوروبي عبر القاعدة الصناعية الأوروبية بالكامل. إنه نبذ فرنسي قديم في زجاجات جديدة ، يقترح السماح للسياسيين والبيروقراطيين باختيار أبطال الدولة في كل صناعة: "لا توجد سيادة بدون أبطال محليين" ، كما يقول الاقتراح الفرنسي. يجب على أي شخص يعتقد أن هذا يمكن أن ينجح أن ينظر إلى سجل باريس الطويل من الفشل الذريع عندما حاولت لعب هذه اللعبة ، من



محاولة تحويل Groupe Bull إلى رد فرنسا على IBM في أوائل ١٩٩٠ s إلى فشل " Danone الزبدي الاستراتيجي" في عام ٢٠٠٥. تتفق مراكز الفكر وخبراء سياسة المنافسة والأكاديميون والقادة الصناعيون الأوروبيون على أن النهج الفرنسي المتمثل في دعم طريقك إلى القدرة التنافسية هو وهم بدون منافسة حقيقية وتغيير هيكلية ذي معنى. إنها استجابة غير عقلانية وغير متناسبة للجيش الجمهوري الإيرلندي ولا تعالج المشاكل الأوسع للصناعة الأوروبية في العديد من قطاعات التكنولوجيا الفائقة.

ليس فقط أن الاقتراح الفرنسي سيفشل في اقتصاد الابتكار في القرن ٢١st، ولكنه جعل الدول الأعضاء الأخرى تشكك في دوافع ماكرون. أكثر من أي شيء آخر، يعكس نهج باريس انعدام الأمن الاقتصادي الفرنسي. ومع اقتراب الدين العام الفرنسي من ١٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي (ما يقرب من ضعف الرقم في ألمانيا) واستهلاك الضرائب بالفعل ٤٧,٣٪ من الناتج الاقتصادي (ثاني أعلى عبء في الاتحاد الأوروبي)، فإن فرنسا تنفذ من الأموال اللازمة لمواصلة تمويل نموذجها الاقتصادي للدولة الكبرى. يعكس هوس باريس بالإعانات الصناعية قطاع التصنيع المتعثر الذي يمثل الآن ١١ في المائة فقط من الانتاج الصناعي في الاتحاد الأوروبي (مقارنة ب ٢٧ في المائة في ألمانيا و ١٦ في المائة في إيطاليا). حتى قيادة فرنسا في القطاع النووي - واحدة من قصص النجاح الاقتصادي القليلة - لم يتم الحفاظ عليها إلا من خلال إعادة التأميم الأخيرة المكلفة لشركة كهرباء فرنسا (EDF)، المشغل النووي الفرنسي الخاسر والمثقل بالديون.

ومع وجود برلين الخبيثة، يبدو أن باريس عازمة أيضاً على عكس عرقلة المفاوضات الأوروبية، لأسباب تتعلق بمكافحة الاحتكار، لاندماج العملاق الصناعي الفرنسي ألتستوم مع مجموعة سيمنز الألمانية في عام ٢٠١٩. يجب أن يكون واضحاً الآن أن هذه ليست الخطة الكبرى للوحدة الأوروبية التي يظهرها خطاب ماكرون المرتفع. إنها محاولة صارخة للوصول إلى أموال الاتحاد الأوروبي لدعم القدرة التنافسية الصناعية الفرنسية المتداعية على المسرح العالمي.



إن شفافية الخطة الفرنسية ونهج باريس القتالي لدفعها على المستوى الأوروبي قد تركت ماكرون بعيداً عن حلفاء سياسيين حقيقيين في الكتلة - في وقت وصلت فيه الثقة في ماكرون بالفعل إلى الحضيض بسبب تذبذبه بشأن أوكرانيا ورفضه تولي دور مهم في أمن أوروبا الشرقية والدفاع عنها. وبالتالي فإن مقترحات الدعم كشفت عن عزلة فرنسا المتزايدة في الاتحاد الأوروبي. عارضت سبعة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي علناً الاقتراض الإضافي من الاتحاد الأوروبي للحصول على إعانات صناعية. في قمة المجلس الأوروبي الخاصة في بروكسل في ٩ فبراير، قوبلت دفعة فرنسية ألمانية متجددة للمساعدات الصناعية بمعارضة واسعة من الدول الأعضاء الأخرى. وتشير استنتاجات القمة غير الملزمة إلى أنه كان هناك تراجع متماسك ضد دوافع باريس الدولية في معظم أنحاء الكتلة.

ويعكس نهج ماكرون القضية الأكثر جوهرية المتمثلة في الدور غير المؤكد الذي تلعبه فرنسا في عالم ما بعد الحرب الباردة. استندت مبادرات ماكرون المتحمسة تجاه بوتين، والتي استمرت لفترة طويلة في الحرب، إلى إيمانه الشخصي بالسياسة الخارجية الفرنسية باعتبارها الحكم الذي لا غنى عنه في العلاقات العالمية. وقد سارت هذه الفكرة الفخمة جنباً إلى جنب مع شيء أكثر سمية للأمن الأوروبي في المستقبل: هوس ماكرون بمركزية التسوية الفرنسية الروسية في الحفاظ على النفوذ الفرنسي على أوروبا.

لذلك بينما كانت بريطانيا تضمن أمن فنلندا والسويد حتى قبل انضمامهما إلى الناتو، كانت فرنسا مشغولة بانتقاد بولندا بسبب "ميولها الأطلسية" في اختيار الشركات الأمريكية والكورية الجنوبية على EDF لبناء محطات طاقة نووية جديدة. وهذه استراتيجية تهدف إلى فقدان الأصدقاء وتنفير الناس، لا سيما في أوروبا الوسطى والشرقية.

بالنسبة للسياسيين المنغمسين في الاتفاقيات الفرنسية مثل ماكرون، فإن ضمان جلوس فرنسا على نفس الطاولة مع القوى العظمى التقليدية الأخرى - حتى لو كان ذلك يعني عقد صفقات مع روسيا الاستبدادية المتدهورة - سيكون دائماً أكثر أهمية من الاعتراف بالتراجع النسبي لفرنسا خلال



القرن الماضي. إن إبقاء فرنسا في مجموعة القوى العظمى هو أيضاً أولوية أعلى بكثير بالنسبة لباريس من بناء شراكات فعّالة مع الدول الأعضاء الأصغر في الاتحاد الأوروبي. هذه العقلية تسبق تأسيس الاتحاد الأوروبي بفترة طويلة، وكانت عنصراً أساسياً في السياسة الفرنسية لعدة قرون. وقد دعم خط تفكير ماكرون علاقة باريس مع موسكو منذ ١٨٩٠ م على الأقل.

وعلى النقيض من بريطانيا، التي تكيّفت إلى حدّ ما مع دورها في مرحلة ما بعد الإمبريالية، لم تكن فرنسا قادرة أبداً على قبول صعود الولايات المتحدة إلى الهيمنة الاقتصادية والسياسية. كما أن فرنسا لم تكن مستعدة أو قادرة على توفير بديل قابل للتطبيق للدعم السياسي والأمني الأمريكي (والبريطاني الآن) لدول ما بعد الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية.

وبالتالي فإن الانفصال بين فرنسا (المدعومة في أفضل تقدير من قبل قلة من المؤيدين الفاترين على نحو متزايد) وبقية الاتحاد الأوروبي يزداد عمقاً. لا يبدو أن عاماً من الصواريخ الروسية التي تمطر على المدن الأوكرانية قد هزّ وجهة نظر ماكرون بأن أوروبا يجب أن "تعالج بشكل استباقي حاجة روسيا إلى ضمانات أمنية". وفي مثال أسى على صمم ماكرون، جاء نداؤه بعدم «إذلال» روسيا بسبب غزوها للإبادة الجماعية بعد أسابيع فقط من ظهور أدلة وفيرة على جرائم الحرب الروسية في بوشا، إحدى ضواحي كييف.

اليوم، أصبح من الواضح أن رؤية ماكرون لما يسمّى بالاستقلال الاستراتيجي الأوروبي - التي لم تدعمها أبداً أي استراتيجية جادة أو قدرات عسكرية - تحطمت واحتترقت في أوكرانيا. وبدلاً من قيادة أوروبا إلى عصر مجيد من التكامل، يعمل ماكرون على توسيع الانقسامات في أوروبا التي حدّر منها في عام ٢٠١٧. لقد كشف اجتماع الطموح النبيل والواقع البارد عن فرنسا المتضائلة، وأوروبا الوسطى والشرقية الأكثر قوة، وماكرون المنفصل على نحو متزايد.



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

